IJHER
International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN:2757-5403
ISTANBUL / TÜRKIYE
ARTICLE TYPE: RESEARCH ARTICLE

This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 1, February 2021
p.1-13

MORPHOLOGICAL EXPLANATION OF THE NOBLE PROPHETIC HADITH ABU AL-QASIM BIN AL-MUDDIB AS A MODEL

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.1-3.1

Mahmood Fawzi ABDULLAH[1] & **Jabur Jerboa FAHAD**[2]

Abstract:

Measurement and explanation among grammarians and morphologists has a great position that occupies a space no less than hearing in grammatical and morphological studies, especially if this reasoning is based on invoking the aural witness, namely, the noble Prophet's hadith in which the citation in grammatical and morphological matters disagreed without the eloquent evidence for reasons mentioned In the folds of this research and linguistic studies in general, especially the books of grammatical principles, and in our research we focused on the reasoning in the hadith of the Prophet in the morphological literature up to the fifth century AH, taking from those books the book Minutes of Al-Tasrif as a model for Imam Abu Al-Qasim bin Muhammad bin Saeed Al-Muddeb, who died in the year (338) For immigration, and the study included an introduction that included an introduction to the explanation of the hadith, the differences of scholars about it, and the first of the most reliable on him in the martyrdom of the owners of the exchange, and the study of the first study on the points of protest and its positions as well as the explanation, martyrdom and representation of the hadith in the books of exchange in the mentioned period and on According to the chronological order in which we committed ourselves to the deaths of their authors, and according to the abundance and the few to mention the hadiths of the Prophet in this case Publications, and after this we devoted the second topic to making a balance between Abu al-Qasim ibn al-Muddib and others, before and after the morphological scholars. This is because we found differences in representation, martyrdom, and taking from previous grammarians and morphologists from all the grammatical schools that were known in that period of time.

Key words: Morphological Reasoning, Prophetic Hadith, Ibn Al-Madab, Morphological Studies, Martyrdom.

Received : 16/12/2020
Accepted: 05/01/2021
Published: 01/02/2021

[1] Dr. , The Iraqia University, Iraq, mahmood.alkubaisy@gmail.com, https://orcid.org/0000-0001-6371-8712
[2] Researcher, The Iraqia University, Iraq

التَّعليل الصَّرفيّ بالحديث النَّبــوي الشَّريف
أبو القاسم ابن المؤدِّب أنموذجاً

محمود فوزي عبد الله[3]
جبر جربوع فهد[4]

الملخص

للقياس والتعليل عند النحاة والصرفيين منزلة كبيرة شغلا حيزاً لا يقلُّ شأناً عن السماع في الدراسات النحوية والصرفية لاسيما إذا كان هذا التعليل منطلقاً من خلال الاحتجاج بالشاهد السماعي ألا وهو الحديث النبوي الشريف الذي أُختلِفَ فيه في الاستشهاد به في المسائل النحوية والصرفية من دون الشواهد الفصيحة لأسباب ذُكرت في طيّات هذا البحث والدراسات اللغوية عامة لا سيما كتب الأصول النحوية، وقد ركزّنا في بحثنا هذا عن التعليل في الحديث النبوي الشريف في المؤلّفات الصرفيّة حتى القرن الخامس الهجري متخذين من تلك المؤلّفات كتاب دقائق التصريف أنموذجاً للإمام أبي القاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب، المتوفّى سنة (338) للهجرة، وشملتْ الدراسة تَّمهيداً تضمّن توطئة عن التَّعليل بالحديث، واختلاف العلماء فيه، وعن أوّل من أكثر الاعتماد عليه في الاستشهاد من أصحاب الصرف، ووقف المبحث الأول على مواطن الاحتجاج ومواضعه فضلاً عن التَّعليل والاستشهاد والتَّمثيل بالحديث في كتب الصَّرف في المدَّة المذكورة وعلى وفق التَّرتيب الزَّمني الَّذي التزمنا فيه بوفيات مؤلِّفيها، وبحسب الكثرة والقلَّة لذكر الأحاديث النَّبويَّة في هذه المؤلَّفات، وبعد هذا خصّصنا المبحث الثَّاني لعمل موازنة بين أبي القاسم بن المؤدِّب وبين من سواه، قبلاً وبعداً من علماء التَّصريف؛ وذلك لِما وجدناه من فروقٍ في التمثيل والاستشهاد والأخذ من السابقين من النحاة والصرفيين من كل المذاهب النحوية التي عرفت في تلك الحقبة الزمنية.

الكلمات المفتاحية: التعليل الصرفي، الحديث النبوي، ابن المؤدّب، الدراسات الصرفية، الاستشهاد.

المقدّمة:

إنَّ للحديث النَّبويِّ الشَّريف دورٌ مهمٌ في مجالات البحث اللُّغويَّة المختلفة، لاسيما النَّحو والصَّرف، كما أنَّ علماء اللُّغة العربيَّة قد انقسموا بين من يحتجُّ بأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم)، ويستشهد فيها، ويُعلِّل به لِما عرض له من الأحكام وقواعد نحويَّةً كانت أم صرفيَّة، ومن هنا انطلقنا بكتابة هذا البحث الموسوم بـ (التَّعليل الصَّرفي بالحديث النَّبويّ الشَّريف)، فشرعنا بعد التَّوكُّل على الله تعالى بتتبُّع الأحاديث الَّتي وردت في كتب التَّصريف المصنَّفة في ما بين بداية استقلال التَّأليف في الصَّرف حتّى نهاية القرن الخامس الهجريّ.

ولمَّا كان التَّعليل والاستشهاد بالحديث النَّبوي قليلاً في كتب الصَّرف، كما هو قليلٌ في كتب النَّحو، ولمَّا تفاوت علماء التَّصريف في التَّعليل والاستشهاد بالحديث كما تفاوت في ذلك علماء النَّحو بين معتدٍّ بالحديث مستشهداً به ومعلِّلاً على كثرةٍ، وبين مقلٍّ من التَّعليل به أو رافضٍ للتَّعليل مطلقاً، فكان منهج هذا البحث تبعاً لهذا التَّفاوت والاختلاف الَّذي فرض نفسه على منهجيَّة هذا البحث فجاء على تمهيدٍ ومبحثين، أمّا التَّمهيد فقد تضمّن توطئة عن التَّعليل بالحديث، واختلاف العلماء فيه، متقدِّمهم ومتأخِّرهم، فأثبتنا في هذا التَّمهيد أنَّ أوّل من اعتدَّ بالحديث واستشهد فيه، وعلَّل به على كثرةٍ هو أبو القاسم ابن المؤدّب، وجاء المبحث الأول وقد ووقفنا فيه على مواطن الاحتجاج ومواضعه فضلاً عن التَّعليل والاستشهاد والتَّمثيل بالحديث في كتب الصَّرف في المدَّة المذكورة وعلى وفق التَّرتيب الزَّمني الَّذي التزمنا فيه بوفيات مؤلِّفيها، وبحسب الكثرة والقلَّة لذكر الأحاديث النَّبويَّة في هذه المؤلَّفات، فخلا هذا التَّرتيب من ذكر أبي عليّ الفارسيّ الَّذي لم يذكر في كتاب التَّكملة حديثاً واحداً، لا مستشهداً ولا معلِّلاً، ولا غير ذلك، وبعد هذا خصّصنا المبحث الثَّاني لعمل موازنة بين

[3] د. ، الجامعة العراقية، العراق، mahmood.alkubaisy@gmail.com
[4] الباحث، الجامعة العراقية، العراق

أبي القاسم بن المؤدِّب وبين من سواه من علماء التَّصريف؛ وذلك لِما وجدناه من فروقٍ بينه وبين باقي العلماء من أهمُّها مساوته بين علماء البصرة والكوفة، ونقله عنهم جميعاً بمنتهى الموضوعيَّة. فجاءت الموازنة على ثلاثة أقسام: الأوَّل منها في موقف علماء التَّصريف من القرآن الكريم والقراءات القرآنيَّة. والثَّاني في موقفهم من التَّعليل والاستشهاد بالحديث النَّبويّ. والثَّالث في موقفهم من النَّقل عمَّن سبقهم من علماء البلدين.

اعتمدنا في بحثنا هذا على مصادر المكتبة الصرفية مروراً بكتب التأليف التي ضمّت شتات الموضوعات الصرفية قبل استقلال التأليف فيه، وانتهاء بكتب التعليل وما دار حولها، وما كان في بحثنا هذا من صوابٍ فمن الله وحده، وما كان فيه من هنات وتقصيرٍ فمن عند أنفسنا، فياربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا.

التَّـمـهـيـد

التَّعليل بالحديث النَّبوي

الحديث النَّبويّ قليلٌ جداً في المؤلَّفات النَّحويَّة فضلاً عن المؤلَّفات الصَّرفيَّة. فلم تسجِّل أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) حضوراً لافتاً لا في كتاب سيبويه، ولا في غيره من أمَّات الكتب النَّحويَّة كمقتضب المبرّد، والأصول في النَّحو لابن السَّرَّاج، ومعاني القرآن للفراء، ومجالس ثعلب، وغيرها من المراجع القديمة. فلم يكن الحديث يشكِّل مادَّةً أساسيَّةً لا في الاستشهاد والتَّمثيل، ولا في الاحتجاج والتَّعليل عند المتقدِّمين من النَّحويين.

وقد ذهب أبو حيَّان فيما نقله عن بعض المتأخِّرين، ونقله عنه السُّيوطي إلى أنَّ العلماء تركوا الاستدلال بالحديث النَّبويّ؛ لعدم وثوقهم أنَّه قد جاء بلفظ رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) لسببين: الأوَّل: أنَّ الرُّواة قد جوَّزوا نقل الحديث النَّبويّ بالمعنى، والآخر: أنَّ اللَّحن قد وقع كثيراً فيما رُوي من الحديث النَّبويّ(1).

وعلى هذا الأساس بنى السُّيوطيّ رأيه وأصَّل له فقال: " وأمَّا كلامه (صلى الله علي وسلَّم) فيُستدلُّ منه بما ثبت أنَّه قاله على اللَّفظ المروي، وذلك نادرٌ جداً، إنَّما يوجد في الأحاديث القصار على قلَّةٍ أيضاً، فإنَّ غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى. وقد تداولها الأعاجم والمولَّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدَّت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظٍ "(2).

كما نقل السُّيوطيّ أيضاً عن أبي الحسن الصَّائغ قوله في شرح جمل الزَّجَّاجيّ: " تجويز الرِّواية بالمعنى هو السَّبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللُّغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النَّقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النَّقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللُّغة كلام النَّبيّ (صلى الله عليه وسلَّم)؛ لأنَّه أفصح العرب "(3).

وبالتَّالي فقد ثارت ثائرة أبي حيَّان على ابن مالك لاحتجاجه بالحديث؛ إذ يقول: "قد أكثر هذا المصنَّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلِّيَّة في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدِّمين والمتأخِّرين سلك هذه الطَّريقة غيره..."(4).

وليس ابن مالك وحده من يأخذ بالحديث النَّبويّ ويحتجُّ به مطلقاً، بل سبقه أبو البركات بن الأنباريّ، وتبعهما في ذلك الرَّضيّ الاستراباذيّ(5). إلَّا أنَّ تحامل أبي حيَّان على ابن مالك وتخطئته له، ومقارنة ذلك بما فعله المتقدِّمين فيه من الخطأ ما لا يُعذر معه السُّيوطي في تركه يمرُّ من غير أن يردَّ عليه.

فالحديث النَّبويّ في زمن ابن الحضرميّ وأبي عمرو بن العلاء لم يكن قد دوِّن، وربَّما كانت بدايات تدوينه قد تمَّت في عهد الخليل وسيبويه، فإنَّ البخاريّ(6) ومسلم(7) وابن ماجة(8) وأبا داوود(9) والتِّرمذي(10)، وعلى رأسهم الإمام أحمد بن حنبل(11) – رحمه الله – وغيرهم الكثير، وهؤلاء الَّذين ذكرناهم هم الرُّوَّاد في تدوين الحديث النَّبويّ كلُّهم جاءوا بعد زمن الخليل، وعاشوا في أواسط القرن الثَّالث الهجري إلى أواخره، وبالتَّالي لم يكن قد عُرف آنذاك علم الجرح والتَّعديل، كما لم يكن النُّحاة الأوائل متفرِّغين لدراسة الحديث النَّبوي، وتمييز ما ثبت لفظه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) من عدمه، وإنَّما كانوا منهمكين في دراسة النَّحو، واستقراء اللُّغة وجمعها.

والحديث الصَّحيح الَّذي جاء بلفظ رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) كما عرَّفه العلماء هو الحديث الَّذي يتَّصل إسناده بنقل العدل الضَّابط عن العدل الضَّابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذَّاً ولا مُعلَّلاً(12)، والعدل عندهم هو الثِّقة المؤتمن، والضَّابط هو الحافظ مشتقٌّ من الضَّبط وهو الحفظ الدَّقيق. وبذلك يكون الحديث الصَّحيح مقطوعاً بصحَّة لفظه ومعناه ونسبته إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) لفظاً ومعنًى.

وهكذا فقد تيسَّر للمتأخِّرين كابن مالك وغيره تمييز ما كان لفظه فصيحاً لم تطله عجمة الرُّواة الأعاجم من حديثه (صلى الله عليه وسلَّم). وقد تجد الحديث قد جاء من طريقٍ واحدٍ، وبسندٍ منفردٍ، ولكنَّ رواته كلُّهم عدولٌ حفَّاظ، بل قد لا يكون فيهم أعجميَّاً فيأتي بعد كلِّ ما تقدَّم من يتجرأ فيقول إنَّ الحديث ظنِّي الثبوت، ولا أثق بأنَّ لفظه هو لفظ رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم)؛ لأنَّني لا أرى ما هو قطعي الثُّبوت إلَّا القرآن الكريم.

المبحث الأوَّل

التَّعليل بالحديث النَّبويّ في كتب التَّصريف

كما اختلف النُّحاة في الاحتجاج بالحديث كذلك تباين الصَّرفيُّون في الاحتجاج والتَّعليل به، فمنهم مَن لم يحتجَّ بالحديث مطلقاً كما فعل أبو عليّ الفارسيّ في كتاب التَّكملة، ومنهم مَن احتجَّ به على قلَّةٍ كابن جنّي والثَّمانينيّ(13)، ومنهم مَن أكثر مِن الاحتجاج به، وجعله من مصادر الاستشهاد والتَّعليل، وهو أبو القاسم ابن المؤدِّب الَّذي استشهد في كتاب دقائق التَّصريف بأربعةٍ وعشرين حديثاً سنذكر منها أمثلةً في الاحتجاج والتَّعليل.

وعلى ذلك يكون ابن المؤدِّب هو أوَّل مَن احتجَّ بالحديث النَّبويّ على كثرةٍ، وقال بالاحتجاج به مطلقاً، واعتمده كمصدرٍ رئيسٍ من مصادر الاستشهاد والتَّعليل في إثبات القواعد والأحكام الصَّرفيَّة.

ومن أمثلة التَّعليل بالحديث النَّبويّ عند ابن المؤدِّب قوله: " وتأتي تفعَّلت بمعنى إمهالك نفسك في أمر حتَّى تصير من أهله، نحو: (تَشَجَّعتُ، وتَمَرَّأتُ)؛ أي: صرتُ شجاعاً وذا مروة، و(تَحَلَّمتُ)؛ أي: تَشَبَّهتُ بالحلماء، قال الشَّاعر:

تَحَلَّم عَنِ الأدنَينَ وَاستَبقِ وِدَّهَم وَلَن تَستَطِيعَ الحِلمَ حَتَّى تَحَلَّمَا(14).

و(تَشَبَّعتُ)، قال رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم): " المُتَشَبِّعُ بِمَا لَا يَمِلكُ كَلَابِسِ ثَوبَي زُورٍ "(15). وتأتي (تَفَعَّلتُ) بمعنى أخذك الشَّيْ بعد الشَّيء، نحو: (تَذَوَّقتُ الشَّرَابَ، وَتَمَزَّرتُهُ تَمَزُّرَاً) أي: شربته شيئاً بعد شيءٍ دون أذى "(16).

ومنها قوله: "وممَّا قيل بالواو والياء من غير اختلافٍ قولهم: (فوح الطِّيب وفيحه، وموث الدواء وميثه، وهو أن تذوقه، وبينهما بونٌ في الفضل وبينٌ)، فأمَّا البعد فهو البين لا غير. والحول والحيل: (الحيلة)، وفي الحديث: "أَقسَمَ رَبُّنَا بِيَمِينِهِ وَعِزِّهِ وَحَيلِهِ "(17). وقالوا: (رجلٌ غديان) من الغداء، و(امرأةٌ غديى) وأصله الواو "(18).

ولسنا نقول هنا أنَّ ابن المؤدِّب هو الوحيد من علماء التَّصريف في هذه المرحلة الَّذي يحتجُّ بالحديث ويُعلِّل به، بل لم يخل كتابٌ من الكتب الصَّرفيَّة المذكورة من احتجاج وتعليل، أو استشهاد وتمثيل بحديثٍ من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم)، إلَّا أنَّه كان احتجاجهم بالحديث قليلاً جداً.

فابن جنّي مثلاً لم يورد في التَّصريف الملوكي حديثاً نبويَّاً واحداً، وأمَّا كتابه المنصف فقد ضمَّنه ستة أحاديث نبويَّة، جاءت كلُّها للتَّمثيل لا للتَّعليل، إلَّا في موضعين:

أحدهما قوله: "وسألت أبا عليّ عن مثال (رَهيَأ) فقال: (فَيعَل)؛ لأنَّ الهمزة ليست بزائدة، وموضع الياء هو موضع الزِّيادة... وجاء في الحديث: "فَإذَا سَحَابَةٌ تَرَهيَأ"(19). فهذا (تفعيل) والياء فيه زائدة؛ لأنَّها من موضع الواو من (تَرَهوَكَ)، وكأنَّ ترهيأ مطاوعٌ: رهيأته فترهيأ"(20).

والآخر قوله: "وكذلك لو جاء شيءٌ نحو: (رُمَّان، ومُرَّان) لم تقضِ بزيادة النُّون إلَّا بثبت؛ لأنَّه يجوز أن تكون النُّون أصلاً، وإن قضيتَ بزيادة نونه بغير ثبتٍ فهو وجهٌ، ألا ترى أنَّ في الحديث: (أنَّ قوماً من العرب أتوا رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) فقال لهم: مَن أنتُم. فقالوا: نَحنُ بَنُو غَيَّان. فقال لهم: بَل أنتُم بَنُو رَشدَان)(21) أفلا تراه (صلى الله عليه وسلَّم) كيف تكرَّه لهذا الاسم؛ لأنَّه جعله من الغيّ. يدلُّ على ذلك قوله: (بل أنتم بنو رشدان)؛ لأنَّ الرُّشد ضدَّ الغي"(22).

وأمَّا عمر بن ثابت الثَّمانينيّ فقد كان أقلَّ من ابن جنّي احتجاجاً بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم)، فلم يرد في شرحه للتَّصريف الملوكي سوى حديثٍ واحدٍ(23)، ولا أثر فيه للتَّعليل، وإنَّما نورده لمجرَّد التَّمثيل والاستشهاد.

وأمَّا عبد القاهر الجرجانيّ فهو أيضاً ممَّن احتجوا بالحديث على قلَّة، فإنَّ شرحه لكتاب التَّكملة الموسوم بـ(المقتصد في شرح التَّكملة) الَّذي يربو على ألف صحيفةٍ وردت فيه ستة أحاديث نبويَّة فقط(24)، أربعةٌ منها جاءت للاستشهاد والتَّمثيل، واثنان منها ظهر فيهما أثر التَّعليل الصَّرفيّ.

الأوَّل قوله: "و(التِّلَاءُ): الحوالة من (تَلَوتُهُ)، حتَّى كأنَّه وكِّل إليه فهو يتلوه، ويجيء التِّلاء بالتَّاء من تلوته: إذا تبعته، ألا ترى إلى قول رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم): (إذا أُتبِعَ أَحدُكُم عَلَى مَلِيءٍ فَليَتبَع)(25)، والبلاء أصله الاختبار، ووقع على النِّعمة؛ لأنَّ الاختبار يقع بها، ولذلك قيل للمصائب: بلاءٌ ومحنةٌ... "(26).

والآخر: قوله: "وأمَّا مجيء (فَمَوَان)، فقد تقدَّم أنَّه يكون مثل (سَنَوَات، وسَانَهتُ) في كون الكلام مرَّةً واواً وأخرى هاءً، وقد قِيل: إنَّه جمعٌ بين العوضِ والمُعوَّض، وذلك أنَّ الميم بدلٌ من الواو، فكأنَّه جعلها مزيدةً وردَّ الواو. فوزنه على القول الأوَّل: (فَعَلٌ)، وعلى القول الثَّاني: (فَمَعٌ)، وهذا النَّحو من الشَّاذِّ الَّذي لا يُعمل عليه، وقد أُبدلت الميم من اللَّام في بعض الأحوال، روي: (لَيسَ مِنَ البِرّ امصِيَامٌ فِي امسَفَرٍ " بقلب لام التَّعريف ميماً)(27).

وهذا الحديث ورد بأربع روايات عل أربعة ألفاظ: الأولى: (ليس من امبرٍ امصيامٍ ام سفر)(28). والثَّانية: (ليس من البرّ الصِّيام في السَّفر)(29). والثَّالثة: (ليس من البرّ الصَّوم في السَّفر)(30). والرَّابعة: (ليس من البرّ أن تصوموا في السَّفر)(31). لم يذكر الجرجاني روايةً من هذه الروايات الَّتي جاءت في كتب الحديث، ولكنَّه أخذ صدر الحديث من روايةٍ، وأخذ آخره من روايةٍ ثانية.

وأمَّا أقلُّ القوم احتجاجاً بالحديث النَّبويّ، وأكثرهم له جفاءً على كثرة احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته، فهو أبو عليّ الفارسيّ. فقد خلا كتابه (التَّكملة) من الحديث، فلم يرد فيه حديثٌ واحدٌ. فما للفارسيّ لا يحتج بكلام سيِّد العرب على فصاحة لسانهم، وهو (صلى الله عليه وسلَّم) أفصحهم لساناً، وأوضحهم بياناً.

وقد رأينا أن نعمل موازنةً بين أبي القاسم ابن المؤدِّب وبين العلماء الأربعة الَّذين جاءوا بعده من أصحاب المؤلَّفات الصَّرفيَّة وهم: أبو عليّ الفارسيّ، وابن جنّي، وعمر بن ثابت الثَّمانينيّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، وقد دفعنا إلى ذلك ما وجدناه من اختلافٍ وتباين بينه وبينهم ليس في طريقة التَّعليل بالمنقول فقط، ولكن في كل ما يتعلق بالنَّقل سواء ذلك النَّقل من القرآن الكريم كان أم من الحديث النَّبويّ أم من الرِّواية عن العرب والعلماء، فقد تميَّز ابن المؤدِّب بالحيادية والموضوعيَّة في الأخذ بهذا المنقول، وكما سنبيِّن.

المبحث الثَّاني

موازنة بين ابن المؤدِّب وبين علماء التَّصريف في التَّعليل

تميَّز ابن المؤدِّب فيما نرى عن أقرانه من الصَّرفيين الَّذين أشرنا إليهم في جوانب عدَّة، ومن هذه الجوانب:

موقفهم من القرآن الكريم وقراءاته:

علمنا ممّا تقدَّم في بداية هذا الفصل أنَّ علماء التَّصريف انقسموا بين مُكثرٍ ومقلٍّ في قضيَّة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، والتَّعليل بهما، والسَّبب المباشر في هذا التَّباين هو اختلافهم في المنهج بين معتدٍّ بالنَّقل، ومقدِّماً له على العقل آخذاً بأسباب التَّعليل بما جاء في كتاب الله تعالى، ومُعلِّلاً بالقراءات على اختلافها، محتجّاً بما نُقل عن العرب من دون أن يحمله على تأويلاتٍ تخدم مذهبه النَّحوي أو العقائدي، الأمر الَّذي لم يطَّرد عند غيره.

فأبو عليّ الفارسيّ مثلاً مع إكثاره من الاحتجاج بالآيات والشَّواهد القرآنيَّة، إلَّا أنَّه كان يُحمِّلها ما لاتحتمل في بعض الأحيان لنصرة مذهبه البصريّ، أو يصحبها ببعض الإشارات الَّتي تعزِّز في الذِّهن ما نُسب إليه من اعتناقه مذهب المعتزلة.

فهو يقول في أحد المواضع الَّتي استشهد فيها بالقرآن الكريم: "وإذا أُجري هذا الاسم – يريد الأحد والواحد – على القديم سبحانه جاز أن يكون الَّذي هو وصفٌ كالعالم والقادر، وجاز أن يكون الَّذي هو اسمٌ كقولنا: (شيءٌ)، ويُقوِّي الأوَّل قوله تعالى: { وإلهكم إلهٌ واحدٌ لا إله إلَّا هو الرَّحمن الرَّحيم} [سورة البقرة، الآية: 163]، وقولهم: اثنان محذوف موضع اللَّام"(32).

وفي هذا النَّصِّ اقتصر أبو عليّ على ذكر (القدم والعلم والقدرة) من صفات الله تعالى، وهي من الصَّفات الخمس الَّتي قال بها المعتزلة، كما أنَّ قوله: (القديم سبحانه) فيه إطلاق اسم (القديم) على ربِّنا عزَّ وجلَّ، وهو الاسم الَّذي انفرد المعتزلة في إطلاقه عليه سبحانه، ولم يُسمِّي الله تعالى به نفسه في القرآن الكريم، ولا سمَّاه به نبيُّه (صلى الله عليه وسلَّم) ولم يقل به أحدٌ غير المعتزلة.

ويقول في موضعٍ آخر: "فأمَّا (أَولَقَ) فيحتمل ضربين من الوزن، أحدهما أن يكون فوعلاً من (أَلِقَ) فاهمزة فاء، ولو سمِّيت به رجلاً على هذا الوصف لانصرف. ويجوز أن يكون من (وَلَقَ يَلِقُ) إذا أسرع، ومنه قوله تعالى: {إذ تَلِقُونَه بألسِنَتِكُم} [سورة النُّور، الآية: 15]"(33).

وهذه قراءةٌ شاذَّة(34)، إلَّا أنَّ أبا عليّ لم يُشر إلى ذلك، وكان الأولى أن يقول: (وقُرِئ كذا)، أو (وقرأ فلانٌ كذا) ليُفهم أنَّها ليست قراءة النَّاس، وهو أمر لا يخفى على مثل أبي عليّ، كما أنَّ المعنى الَّذي تُحمل عليه الآية في الأرجح ليس هو المعنى الَّذي حملها عليه أبو عليّ.

فالفراء يقول في هذه الأية: "وقرأت عائشة {إذ تَلَقَّونه} وهو الولق أي: التَّرديد"(35).

وقال ابن جنِّي: "ومن ذلك قراءة عائشة وابن عبَّاس رضي الله عنهما: {إذ تَلِقُونَه} وقُرأ: {إذ تُلْقُونَه} من ألقيت – ابن السميفع – وقُرأ {إذ تَثَقَّفُونَهُ} – أمُّ ابن عيينة – وقراءة النَّاس: {إذ تَلَقَّونَهُ}. قال: أمَّا (تَلِقُونَهُ) فتُسرعون فيه، وتخفُّون إليه"(36).

فأنت ترى هنا كيف فصَّل ابن جنِّي القول في المسألة وبيَّن أنَّ الَّذي عليه قراءة النَّاس هو (الولق) أي: التَّرديد، ونسب كُلَّ قراءةٍ إلى صاحبها، في حين أخذ أبو عليّ ما يؤكِّد رأيه، ويُثبت حجَّته من غير أن يُشير إلى أنَّه احتجَّ بقراءةٍ شاذَّة، والقول في المسألة ما قاله الفراء، وهو أنَّ الرَّاجح في الآية الكريمة هو معنى التَّرديد.

موقفهم من الحديث النَّبويّ:

تقدَّم أنَّ الصَّرفيين في هذه المرحلة قد احتجُّوا بالحديث على قلَّة، بل إنَّ منهم من لم يستشهد به قط وهو أبو عليّ الفارسيّ، وأنَّ ابن المؤدِّب هو الوحيد الَّذي أكثر من الاحتجاج والتَّعليل بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم).

فإذا أردت أن توازن بين ابن المؤدِّب وبين من احتجَّ منهم بالحديث، فالثَّمانينيّ استشهد بحديثين لرسول الله (صلى الله عليه وسلَّم)، وليسا في موضع تعليلٍ صريح، بل جاء بهما على سبيل التَّمثيل وحسب.

وأمَّا ابن جنِّي وعبد القاهر الجرجانيّ، فقد احتجَّ كلٌّ منهما بستَّة أو سبعة أحاديث على الأكثر، منها ما كان على سبيل التَّمثيل، ومنها ما كانا يُعلِّلان به لقاعدةٍ صرفيَّةٍ وهو نادرٌ جدَّاً لا يتجاوز الحديثين، في حين أنَّ ابن المؤدِّب احتجَّ بأربعةٍ وعشرين حديثاً نبويَّاً جاء ما يقرب من نصف هذا العدد للتَّعليل.

وهناك شيءٌ آخرَ في مسألة الاحتجاج بالحديث اختلف الأمر فيه بين ابن المؤدِّب وبين ابن جنِّي والجرجانيّ، وهو أنَّ ابن جنِّي والجرجانيّ قد ذكرا بعض أحاديث النَّبيّ (صلى الله عليه وسلَّم) ولم ينسبا الحديث إليه، وإنَّما استعملا عبارات مثل: (قالوا، وجاء في الأثر)، ونحوها في حين كانت هذه الأحاديث مشهورة لا يشكُّ أحدٌ في نسبتها إليه (صلى الله عليه وسلَّم).

فابن جنّي يقول في المنصف: "وقالوا: (ارجِعْنَ مَأزُورَاتٌ غَيرَ مَأجُورَتٍ)، فهمزوا (مأزورات)، وهو من الوزر إتباعاً لهمزة (مأجورات)، وقياسه (موزورات)، ويجوز أن يكون (مأزورات)، قُلبت واوه ألفاً"(37).
فلم ينسب القول إلى قائله وهو رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) وكان الأولى من باب التَّأدب مع رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) ألَّا يُتغافلُ عن ذكره، ليكون دلالةً على الاستشاد بالحديث النَّبويّ، وألَّا يُعامل معاملة ما ورد من كلام العرب.
وكما فعل ابن جنّي في هذا الموضع فعل الجرجاني في أكثر من موضع من كتاب (المقتصد في شرح التَّكملة) فلم ينسب الأحاديث إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) فكان تارة يقول: (جاء في الأثر)(38)، وأخرى يقول: (رُوي)(39)، وثالثةً يذكر الحديث من غير أن يُقدِّم له حتى بعبارةٍ (قالوا، أو جاء في الأثر)، بل يأتي به في سياق كلامه وكأنَّه مثالٌ عابرٌ(40).
ولم يصرِّح بنسبة الحديث إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم) إلَّا في موضعين من الكتاب: مرَّةً بقوله: "ألا ترى إلى قوله (صلى الله عليه وسلَّم): (إِذَا أُتبِعَ أَحَدُكُم عَلَى مَلِيءٍ فَلَيَتبَع) "(41). وأخرى بقوله: " كقوله (صلى الله عليه وسلَّم): (لا يَدخُلُ الجَنَّةَ إلَّا نَفسٌ مُسلِمَةٌ)"(42).

موقفهم من النَّقل عن العلماء:
من المعلوم لكلِّ مَن له نظرٌ في كتب النَّحو والصَّرف، ومن اشتغل على البحث في علوم اللُّغة العربيَّة أنَّ استقراء اللُّغة العربيَّة، وجمع أساليبها وأنماطها وأمثلتها سواء من القرآن الكريم كان أم من الحديث النَّبويّ أم من كلام العرب شعراً ونثراً قد تمَّ على أيدي المتقدِّمين فكانت بدايات هذا الجمع في عهد الأوائل من تلاميذ أبي الأسود، ثمَّ تلاميذهم وأشهرهم عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وانتهى هذا الجمع والاستقراء ووصل إلى مراحله الأخيرة في زمن الخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي وأقرانهم.
ونشط كلٌّ من علماء البلدين في ذلك الوقت في الرَّحيل إلى البوادي، وتتبُّع أهل الفصاحة في المرابد والأسواق، والبحث في أساليب القرآن الكريم.
وأمَّا من جاء بعد هؤلاء فلم يكن لهم دورٌ في هذا الاستقراء سوى الرِّواية عمَّن سبقهم، فكانوا عيالاً عليهم، فقد وصلت إليهم المادَّة اللُّغويَّة جاهزةً، وكان دورهم يقتصر على حضور الحلقات العلميَّة، وتدوين كلام العلماء وإثبات ما يؤصِّلون من قواعد، بالإضافة إلى ما يضعونه على ذلك من الشُّروح والتَّعليقات، وكلُّ ما ألَّفوه من الكتب في جميع ميادين اللُّغة يستند إلى ما توارثوه عن شيوخهم من العلم.
فكان الأحرى بهم أن يحفظوا لهؤلاء الشُّيوخ والأساتيذ مكانتهم وعظيم قدرهم على حدٍّ سواء، فلا يطعنوا في أحد منهم، ولا ينتقصوا عالماً من العلماء، إلَّا أنَّ كلَّاً منهم اتَّبع شيخاً معيَّناً، أو مدرسةً من المدارس يأخذ منهم ويقلِّدهم، ويطعن على غيرهم من العلماء، فالبصريُّ يردُّ ما جاء عن الكسائي والفراء وغيرهم من الكوفيين، ويطعن فيهم، والكوفيُّ ينتقص من علماء البصرة وممَّن تتلمذ لهم، والبغداديُّون منهم من لا يقبل بنحو الكوفة والبصرة، ومنهم من يجمع بين المدرستين.
بل لقد وصل الأمر ببعظهم أن يختلق الخلاف بين المدرستين؛ ليستظهر موهبته الكلاميَّة، وقدرته في الرُّدود العقليَّة الَّتي يُفحم بها الخصوم، ويَردُّ بها على العلماء أقوالاً وآراءً لم تصدر منهم أصلاً.
ومثل هذا التَّعصُّب لا يكاد يخلوا منه مؤلَّفٌ من مؤلَّفات المتأخرين سواء نحويَّةً كانت أم صرفيَّة، كما لم تخلو منه المؤلَّفات الصَّرفيَّة. بل إنَّ كلَّ مؤلِّفٍ من المؤلِّفين تأثَّر بمدرسةٍ من المدارس، أو شيخٍ من الشُّيوخ فظهر هذا التأثُّر في كتابه، ولكن منهم من لا يمنعه هذا التأثُّر من إنصاف الآخرين، وهذا ما نسمِّيه بالموضوعيَّة، ومنهم من يمنعه هذا التأثر الَّذي انقلب إلى تعصُّب.
فأبو عليّ الفارسيّ مثلاً التزم بمنهج المدرسة البصريَّة، وتأثَّر بكتاب سيبويه ومنهجه فيه تأثُّراً واضحاً، حتَّى أنَّه نقل عن سيبويه أكثر ممَّا نقل عن الخليل، ونادراً ما كان يردُّ رأياً لسيبويه بتفضيل رأي الخليل عليه(43).
وكثيراً ما كان أبو عليّ ينقل ما اتفق فيه الخليل وسيبويه فيُدلي برأييهما معاً، فهو يقول في باب تخفيف الهمزة المتحرِّكة إذا كان ما قبلها متحرِّكاً: "فإن كانت مضمومةً قبلها كسرةٌ جعلتها بين بين في قول سيبويه، وهو قول العرب والخليل"(44). ويقول أيضاً: "وأمَّا الاسم الَّذي يُراد به الجمع عند سيبويه، فقولهم: (القَصبَاء، والطَّرفَاء، والحَلفَاء)، ومن هذا الباب على قول الخليل وسيبويه قولهم: (أَشيَاء)، ويشبه ذلك عندهم وإن لم يكم على وزنه (أُبَينُون) في تصغير أبناء"(45).
وكان أحياناً يفرد رأي الخليل دون سيبويه، ولا يُشير إلى سيبويه وإن كان قد نقله عنه، فمن ذلك قوله: "وتقول: (على زيدٍ ثوبٌ)، فإذا وصلتها بالمضمر أبدلت من الألف الياء، تقول: (عليَّ ثوبٌ، وعليك، وعليه)، وزعم الخليل أنَّ منهم من لا يقلب الألف مع المضمر فيقرَّها ألفاً"(46).
وليس دقيقاً ما نقله أبو عليّ مع أنَّه نقله من كتاب سيبويه، إلَّا أن سيبويه أورد ذلك في باب التَّسمية بالحرف، إذ يقول: "وأمَّا ما يتغيَّر: فـ(لدى، وإلى، وعلى) إذا صرن أسماءً لرجالٍ أو لنساء قلت: (هذا لداك وعلاك، وهذا إلَّاك)، وإنَّما قالوا:

(لديك، وعليك، وإليك)؛ ليفرّقوا بينها وبين الأسماء المتمكِّنة كما فرَّقوا بين (عَنِي، ومَنِي) وأخواتها وبين (هَنِي)، فلمَّا سمَّيتَ بها جعلتَها بمنزلة الأسماء، كما أنَّك لو سمَّيتَ بـ(عَن، أو مِن) قلت: (عَنِي) كما تقول: (هَنِي)، وحدَّثنا الخليل أنَّ ناساً من العرب يقولون: (عَلَاكَ، ولَدَاكَ، وإلَّاكَ) وسائر علامات المضمر المجرور بمنزلة الكاف"(47).

وأمَّا الغالب الكثير في كتاب التَّكملة لأبي عليّ فإفراد قول سيبويه دون الخليل، وموافقته فيما يذهب إليه.

وممَّا نقله عنه مثلاً قوله: " وتقول: (ثلاثة دوابٍّ) إذا أردت المذكَّر؛ لأنَّ الأصل صفة، فأُجري على الأصل، وإن كان قد استُعمل استعمال الأسماء. هذا قول سيبويه "(48).

ومنه قوله: " فأمَّا قوله تعالى: {تلك إذاً قسمةٌ ضيزى} [سورة النَّجم، الآية: 22] فزعم سيبويه أنَّه (فُعلَى)، فجعله من باب (حُبلَى، وأُنثَى)، وإنَّما أبدل من الضَّمَّة كسرةً كما أبدل منها في (بِيضٍ) "(49).

وكما نقل أبو عليّ عن الخليل وسيبويه كان يُكثر النَّقل والرِّواية أيضاً عن غيرهما من البصريين كأبي زيدٍ الأنصاريّ(50)، والأصمعيّ(51)، والأخفش(52)، وغيرهم.

هذا فيما يخصُّ موقف أبي عليّ من البصريين، وأمَّا موقفه من الكوفيين فهو يدعو إلى الدَّهشة ممَّا يبدو أنَّه تناقضٌ في مسألة الأخذ عنهم، فأبو عليّ أفاد كثيراً من أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب) والمتوفَّى سنة (291هـ) رأس المدرسة الكوفيَّة في زمانه، ونقل عنه الكثير من آرائه الصَّرفيَّة، وأقواله في اللُّغة وروايته عن العرب.

منها قوله: "ولا يقولون: (رأيتُ إحدى، ولا جاءني إحدى) متى يُضمُّ إلى غيره، وقال أحمد بن يحيى: (واحدٌ، وأحدٌ، ووحدٌ) بمعنى، و(الحادي) في نحو الحادي عشر كأنَّه مقلوب الفاء في موضع اللَّام"(53).

ومنها قوله: "(القنا) في الأنف، وقال أحمد بن يحيى: عن الأصمعيّ: كلُّ خشبةٍ عند العرب قناةٌ"(54).

وقوله: "وحكي أحمد بن يحيى: رجلٌ كيصا، إذا كان يأكل وحده، وقد كاص طعامه كيصاً، إذا أكله وحده"(55).

وفيما نراه يعامل ثعلب معاملة البصريين، فيُكثر من الرِّواية عنه، نراه من جهةٍ أخرى يقاطع شيخي ثعلب فلا يكاد يورد لهما ذكراً في كتابه، فلم يأت أبو عليّ على ذكر الكسائي في التَّكملة إلَّا في موضعٍ واحدٍ مضعِّفاً لقوله، ورادَّاً لرأيه.

وذلك في قوله: وروى الكسائي (الخمسة الأثواب)، وروى أبو زيدٍ فيما حكاه عنه أبو عمر: أنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا: (النِّصف الدِّرهم، ولا الثُّلث الدِّرهم)، وامتناعه عن الاطِّراد يدلُّ على ضعفه، وبيت ذي الرُّمَّة يدلُّ على خلاف ما رواه الكسائي، وهو قوله(56):

وَهَل يُرجِعُ التَّسلِيمُ أو يَدفَعُ البُكَا ثَلَاثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَلَا قِعُ(57).

ومثل موقف أبي عليّ مع الكسائي كان موقفه مع الفراء تلميذ الكسائي وخليفته في رئاسة المدرسة الكوفيَّة، فلم يذكره إلَّا في قوله: "وقال الفراء: كان النَّحويون يقولون: (امرأة)، فإذا أدخلوا الألف واللَّام قالوا: (المرأة)، وهو وجه الكلام. قال: وقد سمعتها بالألف واللَّام (الإمرأة). ولعلَّ هذا الَّذي سمعه منه لم يكن فصيحاً؛ لأنَّ قول الأكثر على خلافه"(58).

وأمَّا ابن جنِّي فقد تابع شيخه أبا عليّ على هذا المنهج، وزاد عليه أنَّه كان يُكثر من مصطلح (أصحابنا)(59) يريد به البصريين، ولم ينقل عن الكسائي والفراء سوى القليل النَّادر(60)، وكان في هذا القليل النَّادر يخطئهما أكثر ممَّا يستشهد بآرائهما.

قال الدُّكتور محمد خير الحلواني: "وممَّا يُقلِّل من شأن هذه العصبيَّة البلدية في الخلاف أنَّ العصبيَّة المذهبيَّة في النَّحو لم تظهر بشكلٍ واضحٍ إلَّا في القرون الَّتي تلت القرن الثَّاني، ولا سيما بين طلاب ثعلب والمبرِّد، ومعظمهم لا ينتمي إلى الكوفة أو البصرة في الولادة والنَّشأة، أضف إلى ذلك أنَّ المتأخِّرين كانوا يقولون: (أصحابنا) ويعنون البصريين أو الكوفيين، وهم من بلدٍ بعيدٍ عن المِصرَين كابن جنِّي والفارسيّ..."(61).

وليس أدلَّ على ذلك من قوله: "وقال الفراء: إنَّ الواو إنَّما حُذفت من (يَعِدُ، ويَزِنُ)؛ لأنَّهما متعدِّيان، قال: ألا ترى أنَّهم قالوا: (وَجِلَ يَوجَلُ، ووَحِلَ يَوحَلُ) غير متعدِّيين، وتعجَّب أبو العبَّاس من هذا القول، واستطرفه، وقال: إنَّ التَّعدِّي وغير التَّعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع، ألا ترى أنَّهم قالوا: (وَقَعَ يَقَعُ، ووَضَعَ فِي السَّير يَضَعُ...) ونحو ذلك "(62).

وقوله: "وقولهم: (وَثِقَ يَثِقُ، ووَرِمَ يَرِمُ، ووَلِهَ يَلِهُ) وما أشبه ذلك ممَّا لا يتعدَّى دلالةٌ على صحَّة ما نذهب إليه في أنَّ حذف الواو وجب لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، لا لِما يذهب إليه الفراء من أنَّها إنَّما تُحذف من الفعل المتعدِّي وحده نحو: وعد يعد "(63).

وفي مقابل ذلك أكثر ابن جنِّي من النَّقل عن البصريين، فأخذ عن الخليل في المنصف فيما يزيد عن سبعين موضعاً، وأكثر من ذلك عن سيبويه، وكان في الكثير الغالب يستشهد ويحتجُّ بآرائهما، ويذهب إلى ما يذهبان إليه، ويردُّ على من خالفهما.

فقد حكى في المنصف عن أبي عثمان أنَّ الأخفش كان يُجيز أن تبني على ما بنت العرب وعلى أيِّ مثالٍ سألته، إذا قلتَ له: ابن لي من كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، وأنَّ الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنًى في كلامهم(64).

فقال في الرَّد على الأخفش: "ويلزم أبا الحسن أن يبني مثل (فِعُل) من ضرب: (ضِرُب). قال: وهذا أفحش من بنائه مثل: (كَابُل)؛ لأنَّه أجاز بناء الأعجميان فيلزمه هذا أيضاً"(65).

وحاصل الأمر أنَّ أبا عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنِّي وقفا موقف المنتصر للمذهب البصريّ، وبالأخصّ تجاه الخليل وسيبويه يُصحِّحان آرائهما، ويذهبان حيث ذهبا، ويردَّان على من خالفهما. وبخلاف ذلك وقفا من علماء الكوفة موقفاً سلبيَّاً

فلم ينقلا عن شيخي الكوفيين (الكسائي والفراء) إلَّا القليل النَّادر، وكانا يُخطئانهما، ويردَّان عليهما في الغالب من ذلك القليل.

وأمَّا أبو عثمان المازنيّ وإن كان بصريَّ الهوى، إلَّا أنَّه لم يذهب بعيداً في تحيّزه للبصريين على حساب الكوفيين، ولم يظهر عنده ذلك التَّعصُّب الَّذي أبداه من جاء بعده من متأخري البصريين، واتسم التَّعليل الصَّرفي عنده بشيءٍ من الموضوعيَّة.

وأمَّا ابن المؤدِّب فعلى الرَّغم من تأثُّره الواضح بالمذهب الكوفيّ، فقد وقف موقفاً محايداً اتَّسم بالموضوعيَّة تجاه المدرستين، وكان في جميع نقوله يتحرَّى الصَّواب، ولا يبالي من أين أخذه سواء نقله عن بصريٍّ أم عن كوفيٍّ، وكان يُكثر من النَّقل عن الخليل، ويترحَّم عليه في كلِّ مرَّةٍ يرد فيها ذكره.

جاء في المصطلح الصَّرفي عند ابن المؤدِّب، ما نصُّه: "ونقل ابن المؤدِّب عن الكثير من العلماء منهم: الفراء، والخليل، والكسائي، وسيبويه، وأبو عبيدة، وابن السِّكِّيت، وقطرب، والأصمعيّ، واب قتيبة، وثعلب، ويونس بن حبيب، والأخفش، والحسن البصريّ، وأبو حاتم السَّجستانيّ والمبرِّد، وغيرهم من العلماء"(66).

ويُستخلص من هذا النَّصّ أمران مهمَّان:

الأوَّل: أنَّ غالبيَّة من وردت أسمائهم فيه هم من علماء البصرة.

والآخر: أنَّ الباحثة لا بدَّ أن تكون قد ذكرت أسماء هؤلاء العلماء بحسب كثرة ما نُقل عنهم في كتاب دقائق التَّصريف، فقدَّمت الفراء، وهو أكثر من نقل عنه ابن المؤدِّب، ثمَّ الخليل، ثمَّ الكسائي، فسيبويه، وأبو عبيدة، وهكذا.

حياديَّة ابن المؤدِّب وموضوعيَّته في النَّقل عن علماء البلدين:

ولكي نؤكِّد موضوعيَّة ابن المؤدِّب في النَّقل، وحياديَّته في الاحتجاج والتَّعليل، والتزامه الأسس العلميَّة في الاستشهاد والتَّمثيل من أقوال العلماء، لا بدَّ من عرض بعض الأمثلة والنُّصوص من كتاب دقائق التَّصريف فيما نقله عن كبار العلماء من البصريين والكوفيين وغيرهم من النُّحاة.

ما نقله عن الفراء(67):

الفراء هو أكثر من نقل عنه ابن المؤدِّب في دقائق التَّصريف(68)، ويكاد يكون رسم كتابه على منهج الفراء في معاني القرآن، ففعل كما فعل سيبويه مع الخليل في كتابه، فالمصطلحات في دقائق التَّصريف أغلبها كوفيَّة مصدرها معاني القرآن سوى ما انفرد به ابن المؤدِّب.

ومن أمثلة ما نقل ابن المؤدِّب عن الفراء قوله: "وقال الفراء – رحمه الله – في قول الله عزَّ وجلَّ: {قل لله الشَّفاعة جميعاً} [سورة الزُّمر، الآية: 44]، فقال: (جميعاً) والشَّفاعة واحدةٌ؛ لأنَّها مصدر، والمصدر يوصف بالقلَّة والكثرة، وقال الله عزَّ وجلَّ: {إنَّ الأمر كلَّه لله} [سورة آل عمران، الآية: 154]، ولا يجوز في المرَّة الواحدة أن تقول: (جميعاً، ولا كلَّها) فافهم"(69).

فابن المؤدِّب هنا يذكر قول الفراء في الآية الكريمة، وتعليله لما ورد فيها من تكثير المصدر بـ(جميعاً)، ثمَّ يحتجُّ له بآية أخرى تعضد رأي الفراء ويُعلل لصحَّة قول الفراء ببيان الفرق بين المصدر والمرَّة في جواز التَّكثير وعدمه.

وممَّا يدلُّ على أن ابن المؤدِّب كان مكبَّاً على كتب الفراء، وأنَّ ثقافته النَّحويَّة والصَّرفيَّة مستقاة من علم الفراء، وكتبه قوله في صدر باب المصادر الَّتي لا أفعال لها: "هذا بابٌ قد ذكره الفراء – رحمه الله – في غير موضعٍ من كتبه، فأحببتُ أن أنقل ما ذكره فيه، وهو أحرفٌ معدودة"(70).

وقال أيضاً: "وذكر يحيى بن زياد الفراء – رحمه الله – أنَّ قوماً من العرب يجمعون (فَعلَان) على (فَعَالِينَ)، قال شاعرهم:

إِن يَهبِط النُّونُ أَرضَ الضَّبِّ يَنصُرُهُ   يَهلَك ويَأكُلُهُ قَومٌ غَرَاثِيــنُ.
أَو يَهبِطِ الضَّبُّ أَرضَ النُّونِ يَنصُرُهُ   يَهلَك ويَعلُ عَلَيهِ المَاءُ والطِّينُ.

وهذه الصُّورة من النُّعوت أعني (فَعلَان) غير مُجراةٍ عند النَّحويين في معرفةٍ ولا نكرةٍ؛ لأنَّه يصير مقيَّداً بـ(فَعلَى)، فإذا أزلتَ التَّقييد عنه، وقلت في أنثاه (فَعلَانَة) جاز الإجراء إذ ذاك؛ لزوال التَّقييد"(71).

ما نقله عن الخليل بن أحمد:

الخليل بن أحمد الفراهيديّ البصريّ جاء في المرتبة الثَّانية في دقائق التَّصريف بعد الفراء من حيث الاستشهاد بآرائه، والأخذ بتعليلاته، فابن المؤدِّب وكما ذكرنا آنفاً على الرغم تأثره بالمنهج الكوفيّ الَّذي استقاه من كتب الفراء، إلَّا أنَّه كان يُبدي للخليل بن أحمد إجلالاً وتقديراً تمثَّل في أمورٍ، منها: أنَّه كان يقدِّمه على الكسائي فيروي عنه أكثر ممَّا يروي عن

الكسائي، ومنها أنَّه كان إذا ذكره نعته بالبصريّ ترحَّم عليه، فتراه مرَّةً يقول: (الخليل بن أحمد البصريّ رحمه الله)(72)، وأخرى يقول: (أبو عبد الرَّحمن البصريّ رحمه الله)(73).

ولعلّ ابن المؤدِّب يرى كما يرى معظم من أنصف الخليل، ووفاه حقَّه أنَّه - أي الخليل- كان يُمثل النُّقطة الفاصلة الَّتي انطلق منها النَّحو العربيّ، وبدأ منها مسيرته المجيدة، فالخليل كما كان شيخ كبار البصريين كسيبويه والأخفش وغيرهم، وكان كذلك شيخاً للكوفيين ومنهم الكسائي الَّذي ذكر معظم من ترجم له أنَّه شهد حلقة الخليل وأفاد منها(74).

وتتأكَّد هذه الصُّورة لدى ابن المؤدِّب فيروي عن الخليل قولاً خالفه فيه سيبويه، وغير سيبويه، فقام الكسائي مدافعاً عن رأي الخليل دفاع التِّلميذ عن أستاذه؛ وذلك في مسألة سقوط الواو من المثال في نحو: (يَعِدُ)، إذ يقول ابن المؤدِّب: "واختلفوا في سقوطها فقال الخليل بن أحمد البصريّ – رحمه الله – وبعض أصحابه: سقطت الواو في مثل (يَعِدُ، ويَصِلُ)؛ لأنَّها خرجت ساكنةً وخلفتها الضَّمَّة، والعرب تكره الكسرة بعد الضَّمَّة إلَّا فيما لم يُسمَّ فاعله، فأسقطوها كراهية ضمَّةٍ بعدها كسرةٌ"(75).

وقوله: (خلفتها الضَّمَّة) معناه أنَّ الواو إذا سُكِّنت كان النُّطق بها كالنُّطق بالضَّمَّة فالحركات أبعاض حروف وهو سكون عارضٌ أُعلَّت الواو لأجله فحُذفت، أمَّا إذا حرَّكت الياء الَّتي قبل الواو بالضَّمِّ فقلت: (يُوعِد)، فلا تحذف الواو؛ لأنَّ حركة الياء لازمة، وسكون الواو عارضٌ، كما أنَّ الواو المضموم ما قبلها مدَّة والمدَّة لا يجوز حذفها عندهم، ومنه قول الله تعالى: {ولا تقعدوا بكلِّ صراطٍ تُوعِدُون وتصدُّون عن سبيل الله} [سورة الأعراف، الآية:86].

ثمَّ ذكر ابن المؤدِّب رأي سيبويه وغيره من النُّحاة فقال: "وقال سيبويه: سقطت لوقوعها بين الياء والكسرة، فأمَّا (يَوجَلُ) فأُثبتت الواو فيها؛ لأنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرة... وقال غيرهم: نقصوا الواو من هذا الجنس؛ لأنَّ الواو خرجت ساكنة، والحرف السَّاكن إذا حُرِّك تحرَّك إلى الكسر، والعين مكسورة فكرهوا اجتماع الكسرتين"(76).

فكيف كان موقف الكسائي من هذه الآراء الثَّلاثة؟ وكيف انتصر للخليل وأنصفه؟ يقول ابن المؤدِّب: "قال الكسائي – رحمه الله – عارضتُ من قال بهذا فقلتُ: هلَّا أثبتوا الواو في (يَهَبُ) وأشباهه لانفتاح العين؟ فقال: قد قال بعض النَّحويين: إنَّا لم نرَ العرب فعلت هذا إلَّا فيما يكون نعته على معيار (فَاعِل)... قال الكسائي: وهذه حجَّةٌ واهيةٌ ضعيفةٌ لا يجوز التَّعلُّق بها؛ لأنَّا وجدنا الواو ساقطةً من غابر الفعل الَّذي خرج مصدره على (الفَعَل) بتحريك العين، نحو: (يَسِخُ، ويَرِمُ) من الوسخ والورم "(77).

وبعد هذا الأخذ والرَّد يصل الكسائي إلى نتيجةٍ مفادها أنَّ القول في المسألة ما قاله الخليل فيقول: " والقول الَّذي يُعتمد عليه هو قول الخليل بن أحمد – رحمه الله – وهو أنَّ الواو سقطت للكسرة الَّتي بعدها؛ لأنِّي لم أجد شيئاً من العرب يأتي عليه بالنَّقض والإفساد"(78).

ثمَّ يزيد ابن المؤدِّب على ما قاله الكسائي قائلاً: "وعُورض الخليل –رحمه الله – بـ(وَهَبَ يَهَبُ)، وقيل: لِمَ سقطت الواو في هذا الموضع ولا كسرة بعدها؟ فقال: لأنَّ العين وإن كانت منصوبةً في اللَّفظ، فإنَّها مكسورةٌ في المعنى، وكان حقُّها أن تكون على معيار (ضَرَبَ يَضرِبُ)، إلَّا أنَّ العين من (يَهَبُ) لمَّا كانت من حروف الحلق فتحوها"(79).

تبيَّن لنا من كلِّ ما تقدَّم حياديَّة ابن المؤدِّب وموضوعيَّته في النَّقل والرِّواية عن علماء البلدين، ورؤوس المدرستين، والأخذ عمَّن يُعتدُّ بتعليله ويُعتمد عليه دون تحيُّزٍ لبصريٍّ أو كوفيٍّ. أضف إلى ذلك أنَّه نقل عن سيبويه(80) ما يوازي ما نقله عن الكسائي أو يزيد(81).

الخاتمة

فبفضل الله الَّذي تتمُّ بنعمته الصَّالحات تمَّ هذا البحث المتواضع الَّذي وقفنا فيه على التَّعليل الصَّرفي بالحديث النَّبويّ الشَّريف في كتب التَّصريف المصنَّفة خلال حقبةٍ مهمَّةٍ من تاريخ النَّحو العربي، فيما بين وضع أبي عثمان المازني لتصريفه في أواسط القرن الثَّالث الهجريّ حتَّى نهاية القرن الخامس الهجري، وفي نهاية هذه الدِّراسة أردنا أن نسجِّل ما توصّلنا إليه من النَّتائج والفوائد المستخلصة منها، وهي:

التَّعليل بالحديث النَّبويّ في كتب التَّصريف، كما في كتب النَّحو قليلٌ جدَّاً إذا ما قورن بغيره من الأدلَّة النَّقليَّة الأخرى كالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب المنظوم والمنثور.

هذه القلَّة في التَّعليل بالحديث تعود إلى أنَّ معظم علماء النَّحو والصَّرف ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بالحديث؛ لِما وقع في بعض رواياته من العجمة الَّتي جاءت من رواية الموالي من الأعاجم للحديث، وهم كُثُر.

الصَّحيح الثَّابت أنَّ الحديث أصلٌ من الأصول الَّتي يُحتجُّ بها في علوم اللُّغة والنَّحو والصَّرف. كما هو الحال في علوم الفقه والتَّفسير، وغيرها من العلوم الشَّرعيَّة.

أدَّى التَّقليل من أهمِّية الحديث إلى أن بلغ الأمر ببعض النُّحاة والصَّرفيين إلى أن يذكر متن الحديث ويُعلِّل أو يستشهد به من غير أن يذكر أنَّه حديثٌ نبويٌّ، فيرويه مصدِّراً روايته بعبارة (وقالوا)، أو (وجاء في الأثر)، أو غيرها من العبارات، بل إنَّ بعضهم خلط بين روايات الحديث الواحد، فجاء بصدر الحديث من روايةٍ، ثمَّ أكمل باقي الحديث من روايةٍ أخرى كما فعل عبد القاهر الجرجانيّ.

العلماء الَّذين ذهبوا إلى عدم الاحتجاج بالحديث، أو إلى التَّقليل من التَّعليل به، في الغالب كانوا يفتقرون إلى الموضوعيَّة في جميع نقولهم سواء هذه النُّقول عن فصحاء الأعراب كانت أم عن المتقدِّمين من علماء البصرة والكوفة.

خرج التَّعليل بالقرآن الكريم وقراءاته وبالحديث النَّبوي في القرن الرَّابع الهجريّ وما تلاه من القرون عن غرضه الأصليّ الَّذي وُضع النَّحو من أجله، وهو خدمة القرآن الكريم وعلومه، والحديث النَّبوي ورواياته إلى أغراضٍ أخرى منها نُصرة المدرسة النَّحويَّة، أو المذهب الكلاميّ، أو العصبيَّة لعالم من العلماء أو طائفةٍ من الطَّوائف.

المصادر والمراجع

أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدَّينوريّ (ت 276هـ)، تح: محمَّد الدَّالي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
الاقتراح في أصول النَّحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت 911هـ)، تح: د. محمود فجَّال دار القلم – دمشق، ط/1، 1409هـ – 1989م.
التَّاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريّ (ت 256هـ)، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة التراث، حلب – سوريا، القاهرة – مصر، ط/1، 1397هـ – 1977م.
تاريخ الثِّقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجليّ (ت 261هـ)، دار الباز، ط/1، 1405هـ – 1984م.
التَّاريخ الكبير، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريّ (ت 256هـ)، تح: محمَّد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية – الهند.
التَّكملة، أبو عليّ الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي (ت 377هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتاب – بيروت، 1431هـ – 2010م.
الثِّقات لابن حبان، أبو حاتم محمَّد بن حبَّان الدَّارميّ (ت 354هـ)، تح: محمَّد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية – الهند، ط/1، 1393هـ – 1973م.
الجرح والتَّعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمَّد الرَّازي (ت 327هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط/1، 1371هـ من – 1952م.
جمهرة اللُّغة، أبو بكر محمَّد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكِّيّ، دار العلم للملايين – بيروت، ط/1، 1987م.
الخلاف النَّحويّ بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف، د. محمَّد خير الحلوانيّ، دار القلم العربيّ – حلب.
دقائق التَّصريف، أبو القاسم بن محمَّد بن سعيد المؤدِّب (ت 338هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر – دمشق.
ديوان ذي الرُّمَّة، شرح أبي نصر الباهلي، رواية أبي العبَّاس ثعلب، تح: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان – بيروت، 1402هـ.
رجال صحيح مسلم، أبو بكر أحمد بن عليّ بن منجويه (ت 428هـ)، تح: عبد الله الليثيّ، دار المعارف – بيروت، ط/1، 1407هـ.
السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائيّ (ت 303هـ)، تح: عبد الفتاح أبو غدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ط/2، 1406هـ – 1986م.
سيرة الإمام أحمد، أبو الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت 265هـ)، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية – مصر، ط/2، 1404هـ.
شرح التَّصريف، عمر بن ثابت الثَّمانينيّ (ت 442هـ)، تح: إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشيد – الرياض، ط/1، 1419هـ – 1999م.
شرح السُّنَّة، أبو محمَّد الحسين بن مسعود البغويّ (ت 516هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط ومحمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، ط/2، 1403هـ – 1983م.
شرح شذور الذَّهب، شمس الدين، محمَّد بن عبد المنعم الجوجريّ (ت 889هـ)، تح: نوَّاف بن جزَّاء الحارثيّ، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط/1، 1423هـ – 2004م.
صحيح البخاريّ، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاريّ (ت 256هـ)، تح: محمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط/1، 1422هـ.
صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوريّ (ت 261هـ)، محمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ – بيروت.
طبقات النَّحويين واللُّغويين، سلسلة ذخائر العرب – 50، أبو بكر محمَّد بن الحسن الزَّبيديّ (ت 379هـ)، تح: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/2، د.ت.
الفاضل، أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرّد (ت 285هـ)، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط/3، 1421هـ.
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة (ت 235هـ)، تح: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشيد – الرياض، ط/1، 1409هـ.

الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تح: عبد السلام محمَّد هارون، عالم الكتاب – بيروت.
لسان العرب، أبو الفضل محمَّد بن مكرم بن عليّ بن منظور (ت 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط/3، 1414هـ.
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هـ)، قدَّم له: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، 1420هـ – 1999م.
مسند أبي داود الطَّيالسيّ، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطَّيالسيّ (ت 204هـ)، تح: محمَّد عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، ط/1، 1419هـ – 1999م.
مسند الإمام أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل (ت 241هـ)، تح: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/1، 1421هـ – 2001م.
مسند الإمام الشَّافعيّ، أبو عبد الله محمَّد بن إدريس الشَّافعيّ (ت 204هـ)، رتب أبوابه: محمَّد عابد السنديّ، عرَّف الكتاب وترجم للمؤلِّف: محمَّد زاهر الحسن الكوثريّ، دار الكتب العلمية – بيروت، 1370هـ – 1951م.
مشيخة النِّسائيّ، أو تسمية مشايخ النَّسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (ت 303هـ)، تح: الشَّريف حاتم بن عارف العونيّ، دار عالم الفوائد – مكَّة المكرَّمة، ط/1، 1423هـ.
المصطلح الصَّرفيّ عند ابن المؤدِّب دراسة في كتاب دقائق التَّصريف (رسالة جامعية)، إعداد: بسمة رضا محمَّد الحلالمة، جامعة مؤتة، 2001م.
المصنَّف، أبو بكر عبد الرَّزاق بن همَّام بن نافع الصنعانيّ، (ت 211هـ)، تح: حبيب عبد الرحمن الأعظميّ، المجلس العلمي – الهند، المكتب الإسلامي – بيوت، ط/2، 1403هـ.
معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت 207هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتيّ، محمَّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشبليّ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط/1.
معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّوميّ الحمويّ (ت 626هـ)، تح: إحسان عباس، دار العرب الإسلاميّ – بيروت.
المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبرانيّ (ت 360هـ)، تح: حمدي عبد المجيد السَّلفيّ، مكتبة ابن تيميَّة – القاهرة، ط/1، 1415هـ – 1994م.
المعجم المفصَّل في شواهد العربيَّة، أميل بديع يعقوب، بيروت، 1996م.
معرفة أنواع علوم الحديث المسمَّى (مقدِّمة ابن الصَّلاح)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصَّلاح (ت 643هـ)، تح: نور الدين عتر، دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، 1406هـ – 1986م.
المقتصد في شرح التَّكملة، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت 471هـ)، تح: د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، جامعة الإمام محمَّد بن سعود – الرياض، ط/1.
المنتقى من السُّنن المسندة، أبو محمَّد عبد الله بن عليّ بن الجارود (ت 307هـ)، تح: عبد الله بن عامر الباروديّ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط/1، 1408هـ – 1988م.
المنصف، شرح ابن جنّي لتصريف المازنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت 392هت)، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم – مصر.
وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان، أبو العبَّاس أحمد بن محمَّد بن خلكان (ت 618هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر – بيروت.

الهوامش:

(1) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، 43-44.
(2) المصدر نفسه، 42.
(3) المصدر نفسه، 45.
(4) الاقتراح، 42.
(5) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، 95/1.
(6) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري المتوفى سنة (256هـ).
(7) أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة (261هـ).
(8) أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة (273هـ).
(9) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي المتوفى سنة (275هـ).
(10) أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة المتوفى سنة (279هـ).
(11) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني من ذهل، وقيل السدوسي من أهل البصرة، وقيل بل هو مروزي ولد سنة (164هـ) وتُوفِّيَ سنة (241هـ)، أمام المحدثين، الناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة. انظر ترجمته

في: الثقات للعجلي، 49/1، التاريخ الأوسط، 375/2، التاريخ الكبير للبخاري، 5/2، سيرة الإمام أحمد، 29، مشيخة النسائي، 90، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، 292/1، الثقات لابن حبان، 18/8، رجال صحيح مسلم، 30.

(12) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، 12/1.

(13) ينظر: المنصف، 1/، و2/، وشرح التصريف، 62، 420.

(14) البيت لحاتم الطائي، ينظر: أدب الكاتب، 466، والفاضل، 90، وأورده ابن الشجري ضمن قصيدة لحاتم، 12.

(15) الحديث في مسند الإمام أحمد، 167/6، وصحيح مسلم بالرقم (2130). والمتشبع بما ليس عنده: هو المتكثر بما لم يفعل. المتفاخر بالباطل، والمتمدح بما ليس فيه. ينظر: جمهرة اللغة، 343/1، مادة (شبع)، ولسان العرب، 498/3، مادة (ط ر م ذ).

(16) دقائق التصريف، 166.

(17) ولم أجد الحديث في كتب الحديث.

(18) دقائق التصريف، 293.

(19) لم أجد الحديث فيما تيسر لي من كتب الحديث غير أنَّه قد جاء في مصنف عبد الرزاق الصنعاني: (عن الثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود أنَّ رجلاً بينا هو يسقي زرعاً إذ رأى عنانةً ترهياً فيها صوتٌ: أن اسق أرض فلان...) انظر: مصنف عبد الرزاق الصنعاني، 88/3، والمعجم الكبير للطبراني، 290/9. وفي المعجم الكبير (غيابة) في موضع (عنانة).

(20) المنصف، 109.

(21) وهذا الحديث أيضاً لم أجده فيما تيسر لي من كتب الحديث.

(22) المنصف، 134/1.

(23) ينظر: شرح التصريف، 420.

(24) ينظر: المقتصد في شرح التكملة، 543/1، 544، 692، 729، و915/2، 1319.

(25) الحديث في مسند الإمام أحمد، 16/16، وفي سنن النسائي، 316/7، والمنتقى لابن الجارود، 145/1، وشرح السنة للبغوي، 211/8 وفيه زيادة ففي رواية النسائي: (إذا أتبع أحدكم على مليءٍ فيتبع، والظُّلم مطل الغني).

(26) المقتصد في شرح التكملة، 543/1-544.

(27) المصدر نفسه، 1319/2.

(28) مسند الإمام أحمد، 84/39، والمعجم الكبير للطبراني، 172/19.

(29) مسند أبي داود الطيالسي، 679/2، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني، 562/2.

(30) مسند أبي داود الطيالسي، 288/3، ومسند الشافعي، 271/1، وصحيح البخاري، 34/3.

(31) مصنف أبي شيبة، 279/2.

(32) التَّكملة، 273.

(33) المصدر نفسه، 554.

(34) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءت، 104/2.

(35) معاني القرآن للفراء، 247/2.

(36) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، 104/2.

(37) المنصف، 326/2.

(38) ينظر: المقتصد، 729/1.

(39) ينظر: المصدر نفسه، 1319/2.

(40) ينظر: المصدر نفسه، 915/2.

(41) المصدر نفسه، 543/1.

(42) المصدر نفسه، 692/1.

(43) ينظر: التكملة، 118.

(44) التكملة، 235.

(45) المصدر نفسه، 341.

(46) المصدر نفسه، 252.

(47) الكتاب، 413/3.

(48) التكملة، 283.

(49) التكملة، 330.

(50) ينظر: المصدر نفسه، 257، 346، 358.

(51) ينظر: المصدر نفسه، 324، 346، 356.

(52) ينظر: المصدر نفسه، 258، 263، 275.

(53) التكملة، 273.

(54) المصدر نفسه، 294.

(55) المصدر نفسه، 331.
(56) التكملة، 276-277.
(57) البيت لذي الرمة، ديوانه، 1274، نقلاً عن المعجم المفصل في شواهد العربية، 318/4.
(58) التكملة، 362.
(59) ينظر: المنصف، 21/1، 127، 130، 194، 231، 238، 317، و14/2، 30، 139، 146، 160، 179.
(60) ينظر: المصدر نفسه، 116/1، 147، 188، 207، 301، و13/2، 97، 98، 100، 101، 129، 202 في النقل عن الكسائي والفراء
(61) الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والانتصاف من الإنصاف، 75.
(62) المنصف، 188/1.
(63) المنصف، 207/1.
(64) ينظر: المصدر نفسه، 180/1.
(65) المصدر نفسه، 180/1.
(66) المصطلح الصرفي عند ابن المؤدب في دقائق التصريف، 9-10.
(67) الفراء هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي المتوفى سنة (207هـ)، إمام الكوفيين في زمانه، وقيل: هو أبرعهم في صنعتهم. أنظر: طبقات النحويين، 132، ووفيات الأعيان، 176/6.
(68) ينظر: دقائق التصريف، 73، 75، 77، 89، 102، 105، 115، 121، 140 وغيرها.
(69) دقائق التصريف، 62.
(70) المصدر نفسه، 73.
(71) المصدر نفسه، 105.
(72) ينظر: دقائق التصريف، 104.
(73) ينظر: المصدر نفسه، 164.
(74) ينظر: معجم الأدباء، 1738/4.
(75) دقائق التصريف، 222-223.
(76) دقائق التصريف، 223.
(77) دقائق التصريف، 223.
(78) المصدر نفسه، 223.
(79) المصدر نفسه، 224.
(80) ينظر: دقائق التصريف، 44، 132، 133، 197، 206...
(81) ينظر: المصدر نفسه، 192، 197، 200، 229...